

الفضل يقترح منح الجنسية لـ «البدون» في حال إبلاغه عن كويتي يحمل جنسية أخرى



نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحاً بقانون في شأن إضافة المادة 14 مكرراً إلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية جاء فيه:

سادة اولي: يضاف الى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه المادة 14 مكرراً ونصها كالتالي: يجوز لكل فرد من فئة غير محددى الجنسية ومستحق للجنسية ابلاغ الجهة المختصة عن اي فرد يحمل الجنسية الاجنبية الى جانب الجنسية الكويتية، وفي حال ثبوت صحة ذلك البلاغ واتمام اجراءات سحب القانون - الحق في اكتساب الجنسية الكويتية بدلا من المبلغ عنه، وفي كل الاحوال لا يترتب على البلاغ اي مسؤولية تجاه مقدم البلاغ.

سادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون رقم..... لسنة 2014 في شأن اضافة المادة 14 مكرراً الى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية كالتالي: ان اعتبار المسائل المتعلقة بالجنسية من مسائل السيادة لهو اعتبار يتفق مع مصلحة

المقترح مزج بين معالجة مشكلة ازدواجية الجنسية من جانب ومعالجة استحقاق فئة غير محددى الجنسية الكويتية من جانب آخر

الدولة العليا، لأنه يترتب على منح او اكتساب الجنسية عدة امور ذات صلة وثيقة بتلك المصلحة، ومنها المواطنة وما سيكون للشخص من حقوق وحرريات يحتاج فيها على الدولة، وكذلك ايرهاق المال العام بعدة تكاليف كتوفير المسكن والطبابة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى التي تستقطع تكاليفها من المال العام. ونظراً لما سبق، فإن أخطر المسائل المتعلقة بالجنسية هي حالات المزدوجين وهم الذين يحملون جنسية دولة اجنبية الى جانب الجنسية الكويتية سواء قبل دخولهم في الجنسية الكويتية او بعد ذلك، فالازدواجية تعني مواطنة مزدوجة للشخص واحد، الاولى تتبع الكويت من الناحية الشكلية القانونية والثانية تتبع الدولة الاجنبية، وهذا ما لا يستقيم مع العقل والمنطق ومع طبيعة النفس البشرية بان يكون لها ولاه لكيانين مختلفين، الكويت والدولة الاجنبية، ناهيك على ظهور معالم الريبة والشك على ولاء المزدوج للكويت عند تعرض دولة لعدوان عليها من قبل الدولة الاجنبية التي يحمل المزدوج لجنسيتها، نظراً لما يتطلبه هذا العدوان من طلب الدولة الاجنبية الالتحاق بصفوف القوات العسكرية

سائلا الله القدير أن يُديم على الكويت الأمن والأمان عسكر يهنئ القيادة السياسية وأهل الكويت بحلول عيد الأضحى المبارك



عسكر العزني

والمقيمين على أرضها الطبية بهذه المناسبة المباركة، داعياً الله تبارك وتعالى ان يحفظ الكويت تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو، حفظه الله ورعا.

ودعا الله عز وجل ان يعيد هذه المناسبة السعيدة وقد تحققت الآمال للوطن الحبيب والأمة العربية والإسلامية، سائلاً الله القدير أن يُديم على الكويت الغالية نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

تقدم النائب عسكر العزني بخلص التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمير بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، سائلاً المولى عز وجل ان يحفظهما وأن يُنعم على سموهما بموفقو الصحة ودوام العافية وطول العمر ويعيد عليهما وعلى أهل الكويت جميعاً تلك المناسبة بالخير واليمن والبركات.

كما هنا عسكر رئيس مجلس الأمة والنواب وسمو رئيس مجلس الوزراء والسوزراء وأهل الكويت

المعيوف يسأل الصيغ عن مؤهلات مدير في إعادة هيكلة القوى العاملة



عبدالله المعيوف

وجّه النائب عبدالله المعيوف سؤالاً برلمانياً لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط والتنمية هذه الصيغ جاء فيه: ما مؤهلات مدير الإدارة المنتدبة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهات التنفيذية للدولة؟ ويرجى تزويدنا بصورة من شهادة الكالوريوس وشهادة الماجستير والدكتوراه مدير الإدارة القانونية، ويرجى تزويدنا بتسلسل حصول المذكور على الشهادات المذكورة مع بيان اذا ما كان بالتفرغ ام بالانتساب.

الشايح: يترأس الاجتماع الثالث للجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي



فيصل الشايح

غادر البلاد مؤخراً وفد من مجلس الأمة برئاسة وكيل الشعيبة البرلمانية الكويتية ورئيس اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي العضو فيصل فهد الشايح إلى الجمهورية اللبنانية الشقيقة، وذلك للمشاركة في فعاليات الاجتماع الثالث للجنة المصغرة والمنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي خلال الفترة من 28 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2014.

دعا الجميع إلى تغليب مصلحة الوطن فوق أي قضايا الهاجري: نرفض إغلاق كلية الشريعة أو ضمها لكلية أخرى

دليلاً على أنهم يفتقرون إلى تغليب مصلحة الوطن فوق أي قضايا قد تؤدي ولحمتها.

رفض النائب ماضي العابد الهاجري ما طالب به النائب صالح عاشور من إغلاق كلية الشريعة أو ضمها إلى كلية أخرى، مبيناً أن هذا المطب مرفوض رفضاً تاماً وقاطعاً، مطالباً في الوقت نفسه بعدم إثارة القضايا الطائفية في المجتمع الكويتي.

وأكد الهاجري في تصريح صحافي أن كلية الشريعة تهدف إلى جعل الكويت مصدر إشعاع إسلامي متخصص يمتد أثره للخير عبر الكويت إلى الاقطار والشعوب الإسلامية، فهي مؤسسة أكاديمية رائدة ومتميزة تعنى بالعلوم الشرعية، والبحث العلمي، والمشاركات المجتمعية، وموضع اعتزاز لمنتسبيها.

وقال إنه لا يوجد أي دليل لدى النائب عاشور بأن سوق العمل لا يحتاج لخريجي كلية الشريعة، ولا يمتلك



ماضي الهاجري

دعماً الهاجري الجميع

عبدالله لوزير النفط: ما عدد العمالة الكويتية في مشروع مصفاة فيتنام؟

بهذه المشاريع؟ وما خطط شركة البترول الكويتية العالمية للمشاركة بتوظيف العمالة الكويتية وعددها؟

الوظيفية؟ وما العدد الإجمالي الحالي والمستقبلي المقرر للعمالة الكويتية في هذا المشروع، وما هي خطط الشركة لتطوير مشروع ومشاركة العمالة الكويتية بهذا المشروع؟ وتاريخ بدء الخطة والجدول الزمني للخطة (إن وجدت)؟ وهل توجد لدى شركة البترول الكويتية العالمية خطط لبناء مصافي ومجمعات للبترول وكيمويات في دول أخرى في العالم؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فما هذه الدول؟ وهل تم توقيع أي اتفاق مبدئي أو توجد مكاتبات رسمية مع هذه الدول؟ وما التكلفة المتوقعة وحصمة شركة البترول الكويتية العالمية

وجّه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه: قامت شركة البترول الكويتية العالمية بالبدء في تنفيذ مشروع مشترك لـ (مصفاة فيتنام) بالمشاركة مع شركاء من فيتنام واليابان وبتكلفة تقدر بـ (تسعة مليارات دولار) تقريباً، حيث تمتلك شركة البترول الكويتية العالمية ما يزيد على حصة 30٪ من المشروع، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: عدد الشركات العاملة في هذا المشروع؟ وعدد العمالة الكويتية المتواجدين حالياً بفيتنام ومسمياتهم الوظيفية ومستواهم العلمي ودرجاتهم



د.خليل عبدالله

لها، وبالمثل فإن الكويت بحق لها النداء لكل من يحمل جنسيتها للالتحاق بصفوف القوات العسكرية دفاعاً عنها، فإلى أي اتجاه سيسير هذا المزدوج؟

والكويت تعاني من وجود الازدواجية في الجنسية لدى الكثير من الناس، حيث يقدر عددهم بـ 200 ألف مزدوج من الذين يحملون جنسية دولة اجنبية الى جانب الجنسية الكويتية، فترداد الاعباء المفروضة على المال العام، ناهيك على مزاحمة هؤلاء المزدوجين للمواطنين الذين يحملون ولاء مفرداً وكاملاً للكويت نظراً لتمتعهم هؤلاء المواطنين بالجنسية الكويتية دون غيرها. من جانب آخر، فإن ازدواجية الجنسية ادت بتشكيل غير مباشر الى حرمان المستحقين للجنسية الكويتية من فئة غير محددى الجنسية الذين لا يحمل هؤلاء الا الولاء للكويت، فقد ولدوا وترعرعوا وخدموا فيها، فيكون استحقاقهم للجنسية الكويتية امراً لا مناص منه.

ومن أجل ذلك، فقد أعد مقترح القانون لإنهاء مشكلة الازدواجية في الجنسية من جانب وتمكين المستحقين لفئة غير محددى الجنسية من الحصول على الجنسية

الجنسية للبدون عن طريق القرعة في حال سحبها من الكويتي

الجنسية الذين لا يحمل هؤلاء إلا الولاء للكويت، فقد ولدوا وترعرعوا وخدموا فيها، فيكون امراً لا مناص منه، ومن أجل ذلك، فقد أعد مقترح القانون لإنهاء مشكلة الازدواجية في الجنسية من جانب، وتمكين المستحقين لفئة غير محددى الجنسية من الحصول على الجنسية الكويتية من جانب آخر، فنص في مادته الأولى يضاف إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه المادة (14 مكرراً) ونصها كالتالي: «عند فقد الشخص للجنسية الكويتية بسبب سحبها أو إسقاطها تلتزم الجهة المختصة بمنح الجنسية لأحد مستحقها من فئة غير محددى الجنسية وفق نظام القرعة بينهم».

ومؤدى ذلك النص المقترح بأنه في حالة فقد الجنسية الكويتية إما بسحبها أو بإسقاطها فإن المستحقين للجنسية من فئة غير محددى الجنسية يحلوا محل الذين فقدوا الجنسية الكويتية، وإنه نظر لما قد يطرأ أمام الجهة المختصة من

والشك على ولاء المزدوج للكويت عند تعرض دولة لعدوان عليها من قبل الدولة الاجنبية التي يحمل المزدوج جنسيتها، نظراً لما يتطلبه هذا العدوان من طلب الدولة الاجنبية الالتحاق بصفوف القوات العسكرية دفاعاً عنها، فإلى أي اتجاه سيسير هذا المزدوج، والكويت تعاني من وجود الازدواجية في الجنسية لدى الكثير من الناس، حيث يقدر عددهم بمائتي ألف مزدوج من الذين يحملون جنسية دولة اجنبية الى جانب الجنسية الكويتية، فترداد الاعباء المفروضة على المال العام، ناهيك عن مزاحمة هؤلاء المزدوجين للمواطنين الذين يحملون ولاء مفرداً وكاملاً للكويت نظراً لتمتع هؤلاء المواطنين بالجنسية الكويتية دون غيرها. من جانب آخر، فإن ازدواجية الجنسية ادت بتشكيل غير مباشر الى حرمان المستحقين للجنسية الكويتية من فئة غير محددى

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحاً بقانون في شأن إضافة المادة (14 مكرراً) إلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية، جاء فيه:

سادة اولي: يضاف الى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه المادة (14 مكرراً) ونصها كالتالي: «عند فقد الشخص الجنسية الكويتية بسبب سحبها أو إسقاطها تلتزم الجهة المختصة بمنح الجنسية لأحد مستحقها من فئة غير محددى الجنسية وفق نظام القرعة بينهم».

مادة ثانية: يلغى كل حكم في أي قانون آخر يتعارض مع احكام هذا القانون.

سادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون رقم..... لسنة 2014 في شأن اضافة المادة (14 مكرراً) الى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية، كما يلي:

الصانع يطالب بتنفيذ توصيات تنوع مصادر الدخل

وتطرق الى تبنيه عقد جلسة خاصة لمناقشة تعقيدات الدورة السنوية وأثرها في تعطيل المشاريع التنموية الكبرى، لاسيما مع استمرار الفساد الإداري وعدم التنسيق بين أجهزة الدولة في تطبيق الخطة التنموية.

وأعلن الصانع عن نيته تقديم مقترح بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وبما يتيح تشكيل لجنة للقيم، مؤكداً ان أعضاء المجلس ليسوا فوق القانون وينبغي علينا عدم انتظار الآخرين لمحاسبة النواب اذا اخطوا، ان تعقيدات المجتمع تتطلب

بالفعل، الأمر الذي يفرض على السلطة التنفيذية تطبيق التوصيات الصادرة عن الجلسة والمتمزمة اجراءات متشابهة الا اعتماد على النفط وفتح المجال امام مصادر اخرى للدخل. وأشار الصانع الى ان السلطات التشريعية والتنفيذية اقتربا بأن استمرار اعتماد الدولة على النفط في الدخل لا يسر عدواً ولا صديقاً، داعياً الحكومة الى التعامل الجدي مع توصيات المجلس، ومن ليرها من يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى لا تتعرض البلاد الى صدمات نحن في غنى عنها.

حذر النائب يعقوب الصانع من استمرار تأخر الحكومة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الأمة بعد مناقشة السياسة الحكومية في تنوع مصادر الدخل، لاسيما مع انخفاض المتواصل في سعر برميل النفط، وهو ما قد يضر قدرة الدولة على الإنفاق العام.

وأضاف، في تصريح للصحافيين، ان المجلس ناقش في دور الانعقاد الماضي تنوع مصادر الدخل خلال جلسة خاصة، وحذرنا حينها من احتمال انخفاض اسعار النفط، وهو ما حصل



يعقوب الصانع

الطريجي يستفسر عن شكوى موظفة ضد أحد المسؤولين

ويرجى توضيح هل تم صرف مكافأة مالية لموظفي مكتبك مباشرة بصفة شخصية من قبلك؟، فيرجى توضيح التالي:

هل تم صرف مبالغ المكافأة بعد أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية، يرجى تزويدي بصورة موافقة ديوان الخدمة المدنية بالصرف إن وجدت، ويرجى تزويدي بأسماء موظفي ادارة مكتب الوزير، وهل تم إعفاء موظفين من إدارة مكتب الوزير من البصمة؟ وما السند القانوني للإعفاء؟ يرجى تزويدي بكشوف الحضور والانصراف من بداية شهر مايو 2014 حتى

تاريخ ورود السؤال. كما وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء فيه: تبين لنا وجود خلطة مركزية بمنطقة الشويخ بمساحة 2450م تقريبا تزال عملها منذ أكثر من ستة تقريبا، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: هل هناك التزام بشروط الهيئة العامة للبيئة لهذا النشاط؟ وهل تم التنسيق بين وزارات الخدمات قبل مزاوله العمل والالتزام بشروطها؟ وهل هناك موافقة وتخصيص للموقع المشار اليه من المجلس البلدي؟ وهل لدى

ويرجى توضيح هل تم صرف مكافأة مالية لموظفي مكتبك مباشرة بصفة شخصية من قبلك؟، فيرجى توضيح التالي:

هل تم صرف مبالغ المكافأة بعد أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية، يرجى تزويدي بصورة موافقة ديوان الخدمة المدنية بالصرف إن وجدت، ويرجى تزويدي بأسماء موظفي ادارة مكتب الوزير، وهل تم إعفاء موظفين من إدارة مكتب الوزير من البصمة؟ وما السند القانوني للإعفاء؟ يرجى تزويدي بكشوف الحضور والانصراف من بداية شهر مايو 2014 حتى

وجّه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة د.عبدالمحسن المدعج، جاء فيه: هل تقدمت موظفة بشكوى تحرش اخلاقي ضد أحد المسؤولين بالوزارة؟، يرجى توضيح هل تم فتح تحقيق بالواقعة؟ وهل تدخل وكيل مساعد للضغط على الموظفة لتوقف شكواها؟، وهل تمت إحالة الواقعة لجهات الاختصاص (الداخلية) أو النيابة العامة؟، إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من الشكوى.



د.عبدالله الطريجي